أبيل ألير ودوره السياسي في السودان حتى عام ١٩٨٥

م. د علي رياض كوير

المديرية العامة للتربية في محافظة القادسية

aliraid131987@gmail.com

تاريخ استلام البحث : ٢٢/ ٤/ ٢٠٢٤

تاريخ قبول البحث : ٢٠/ ٥/ ٢٠٢٤

الخلاصة :

سلّط البحث الضوء على دور أبيل ألير السياسي في تاريخ السودان المعاصر، كونه أول جنوبي شغل منصب النائب الأول للرئيس السوداني منذ أن نال السودان استقلاله، وكان أحد الأعضاء المؤسسين لحزب الجبهة الجنوبية، وأدى دوراً بارزاً في أنهاء الحرب الأهلية الأولى في السودان، من خلال تشخيصه لمشكلة الجنوب على أنها مشكلة سياسية تتميز بخلافات تاريخية واقتصادية وثقافية بين شمال السودان وجنوبه، وأن حلها يتم بالمحادثات والتفاوض لا باستخدام السلاح، فضلاً عن ذلك استطاع أبيل ألير أن يرسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب عقب اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢، ويحقق تطلعات الجنوبيين للحصول على بعض من حقوقهم، وكل ذلك جاء من خلال الدور الفعال الذي أداه أبيل ألير في تخطيط سياسة نظام جعفر نميري تجاه الجنوب، لكنه عارض في الوقت نفسه سياسات الأخير بخصوص الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب ومحاولة إعادة رسم الحدود بين شمال وجنوب السودان، إلى جانب ذلك معارضته لقوانين الشريعة الإسلامية التي أصدرها جعفر نميري في أيلول عام ١٩٨٣.

الكلمات المفتاحية : السودان، أبيل ألير، الجبهة الجنوبية، جعفر نميري، أديس أبابا، الانتخابات.

Abel Alier and his Political Role in Sudan until 1985

Dr. Ali Riad Coeur
General Directorate of Education in Al-Qadisiyah Governorate

Date received: 22/4/2024
Acceptance date: 20/5/2024

Abstract:

The research shed light on Abel Alier's political role in the contemporary history of Sudan, as he was the first southerner to hold the position of First Vice President of Sudan since Sudan gained its independence. He was one of the founding members of the Southern Front Party, and played a prominent role in ending the first civil war in Sudan, through his diagnosis. The problem of the south is a political problem characterized by historical, economic and cultural differences between northern and southern Sudan, and that its solution is achieved through talks and negotiation, not using weapons. In addition, Abel Alier was able to draw up social and economic policies in the south following the Addis Ababa Agreement in 1972, and achieve the aspirations of the southerners to obtain Some of their rights, and all of this came through the effective role played by Abel Alier in planning the policy of the Jaafar Numeiri regime towards the south, but at the same time he opposed the latter's policies regarding regional autonomy for the south and the attempt to redraw the borders between northern and southern Sudan, in addition to his opposition to the laws of Islamic law issued by Jaafar Numeiri in September 1983.

Keywords: Sudan, Abel Alier, the Southern Front, Jaafar Numeiri, Addis Ababa, elections.

المقدمة:

تأتي أهمية تناول شخصية أبيل ألير باعتباره من الشخصيات المهمة في تاريخ السودان عامة، وجنوب السودان خاصة، إن تلك الشخصية لم تحظ بالاهتمام الاكاديمي الذي تستحقه في مؤسساتنا الأكاديمية العربية، على الرغم من انجازاتها المتعددة في الجوانب السياسية والاجتماعية والفكرية في السودان، وقد استطاع ذلك الرجل أن يواجه مشاكل داخلية متمثلة بالخلافات السياسية وتنوع العادات والتقاليد في جنوب السودان، وبفضل سياسته المعتدلة نجح الجنوبيين في الحصول على العديد من المكاسب من الحكومات السودانية، ومن دواعي اختيارنا لهذا الموضوع هو حب المعرفة والاطلاع على تفصيلات حياة أول نائب جنوبي للرئيس السوداني، رفض العنف تجاه الخصوم وتخلى عن السلطة بشكل سلمي.

تضمن البحث مقدمة ومحورين وخاتمة، تناول المحور الأول ولادته ودراسته ودخوله كلية القانون في جامعة الخرطوم، وعمله بالقضاء في مناطق مختلفة من السودان، ودوره في اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢، في حين تطرق المحور الثاني إلى دور أبيل ألير في الحياة السياسية حتى عام ١٩٨٥، من خلال توليه رئاسة الحكومة الإقليمية في الجنوب، ومتابعته تنفيذ بنود اتفاقية أديس أبابا التي أنهت الحرب الأهلية الأولى في السودان، ودوره في أحداث نهضة الجنوب على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المحور الأول: نشأته ودوره السياسي حتى عام ١٩٧٢.

ولد في بور أعالي النيل عام ١٩٣٣، تلقى تعليمه في مدارس رومبيك ووادي سيدنا الثانوية، ثم درس القانون في جامعة الخرطوم، وأكمل دراسته بجامعة ييل في الولايات المتحدة الأمريكية، بحصوله على درجة البكالوريوس في الحقوق عام ١٩٥٩، ثم حصل على درجة الماجستير في القانون من جامعة ييل عام ١٩٦٤، وكان زميلاً في المعهد القانوني المتقدم في جامعة لندن، وعلى الرغم من أنه كان ثانً خريج قانون من جنوب السودان، إلا أنه كان أول قاضي جنوبي تتم ترقيته إلى منصب قاضي مقاطعة، وعمل بالقضاء في الأبيض وود مدني والخرطوم خلال المدة (١٩٥٩ ــ ١٩٦٥)[١].

وبعد سقوط حكم الفريق إبراهيم عبود[٢]، كان أبيل ألير أحد الأعضاء المؤسسين لحزب الجبهة الجنوبية[٣]، وعلى أثر ذلك استقال من منصبه في القضاء لتمثيل حزبه في مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد بالخرطوم لتسوية المشكلة الجنوبية في آذار عام ١٩٦٥، وخلال المؤتمر برزت القوة العقلية والقانونية لأبيل

أليير، إذ كان عضواً في اللجنة المكونة من أثني عشر عضواً التي وضعت التوصيات النهائية للمؤتمر[٤]، ومن الجدير بالذكر سارع أبيل أليير على هامش أعمال المؤتمر قيادة الجبهة الجنوبية للالتقاء مع بقية الاحزاب التي كانت تعارض العسكريين، وقد شجعت القوى السياسية الشمالية جبهة الجنوب أن تختار اعضاءها في مجلس السيادة والحكومة، مما أدى إلى المساعدة في معالجة الاقتتال المستمر في الجنوب والحد منه [٥].

وعندما قام جعفر نميري[٦]، بتشكيل حكومة مدنية مكونة من واحد وعشرين وزيراً برئاسة بابكر عوض الله[٧]، كان أبيل أليير من ضمن التشكيل الوزاري، وقد وافق أن يكون عضواً في مجلس الوزراء على أثر مشاورات مستفيضة مع عدد من السياسيين الجنوبيين، كان بينهم عدد من أعضاء جبهة الجنوب، وأعضاء من حزب سانو وبعض المستقلين، بعد أن قدم عدداً من المقترحات حول الجنوب إلى رئيس الوزراء يكون قبولها شرطاً لدخوله تلك الوزارة، كان من أهمها أن تصدر الحكومة بياناً توضح فيه أن مشكلة الجنوب هي مشكلة سياسية تتميز بخلافات تاريخية واقتصادية وثقافية بين الجنوب والشمال، وأن يوضح البيان المنشود أن حل المشكلة يتم بالمحادثات والتفاوض لا باستخدام السلاح، فضلاً عن ذلك ينال الجنوب حكماً ذاتياً إقليمياً في نطاق وحدة السودان، وأن ينشأ مكتب لشؤون الجنوب تناط به مسؤولية البحث عن حل للمشكلة ورسم خطط تنموية عاجلة في الجنوب، على أن يبدأ في الحال برسم خطط تنموية عاجلة في الجنوب، إلى جانب ذلك تعلن الحكومة العفو العام عن الجنوبيين الذين يعودون من المنفى أو من الغابة، ومن ثم تشكل الحكومة لجنة لتطوير واعمار المناطق المتخلفة [٨].

ومن أجل إيجاد الحلول المناسبة والسريعة للحرب الدائرة في الجنوب، وافقت الحكومة الجديدة على المقترحات المقدمة من قبل أبيل أليير، بعد يوم واحد من تقديم تلك المقترحات، إذ تم عقد اجتماع مشترك لمجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة، تم فيه تشكيل لجنة سياسية كان جوزيف قرنق[٩]، أحد أعضائها، وجاءت توصيات اللجنة عموماً مطابقة لما تم تقديمه من مقترحات، كذلك حظيت بالقبول لدى السياسيين الجنوبيين[١٠]، الأمر الذي أدى إلى أن يصدر جعفر نميري بياناً تم بثه في الإذاعة بتاريخ التاسع من حزيران ١٩٦٩، جاء فيه قائلاً: "**إن الحكومة الثورية واثقة وقادرة تماماً على مواجهة الحقائق، وهي تعترف بالفوارق التاريخية والثقافية بين الشمال والجنوب، وتعتقد جازمة أن وحدة وطننا يجب أن تبنى على تلك الحقائق الموضوعية، وانه من حق أهل الجنوب ان يطوروا ثقافاتهم وتقاليدهم في نطاق سودان موحد**"[١١]، في المقابل علق أبيل أليير على البيان

الصادر بأنه ترك اثراً في النفوس يفوق فرحة الناس عند سقوط الدكتاتورية العسكرية، وعد بعض الجنوبيين المعتدلين أن البيان قد وضع المشكلة على طريق الحل الصحيح [١٢].

وكان لأبيل ألير دور فعال في تخطيط سياسة نظام جعفر نميري الجنوبية، إذ كان لإعلان التاسع من حزيران ١٩٦٩، الذي تفاعل مع مشكلة جنوب السودان وحقه في التطور والتنمية والحكم الذاتي، دورا فاعلاً نحو التسوية السلمية، ولأثبات جدية الحكومة الجديدة تجاه الجنوب، قام أبيل ألير بزيارة إلى اوغندا في شباط عام ١٩٧٠، من أجل اقناع السياسيين الجنوبيين بجدية حكومة جعفر نميري في تبنيها الحل السلمي، وأن عليهم التحلي بالصبر وإعطاء الحكومة الجديدة فرصة لتبرهن عن حسن نواياها تجاه الجنوب، وفي غضون ذلك ألقى أبيل ألير محاضرة في قاعة الطلبة بجامعة ماكريري، تعرض فيها للخطوات التي اتخذتها الحكومة لتطبيق سياستها الجديدة من تعيين ستمائة وأربعة وأربعين رجل شرطة من الجنوبيين منذ قيام الثورة، بعد أن كان أفراد الشرطة الذين يعملون في الجنوب يجندون في الماضي من الشمال، وفتح باب التجنيد في الجيش السوداني أمام الجنوبيين، بعد أن قيد إلى حد كبير بعد تمرد عام ١٩٥٥[١٣]، فضلاً عن تعيين لجنة للتخطيط الاقتصادي يكون مقرها في مدينة جوبا، وإلى جانب ذلك فتح المدارس وأنشاء مصلحة للشؤون المسيحية[١٤].

وفي تشرين الأول عام ١٩٧٠، تقدم أبيل ألير إلى مجلس الوزراء بمذكرة مستفيضة دعاه فيها لأجراء حوار مع حركة الأنيانيا، مقترحاً فيها أن ينظر إلى تلك السياسة في نطاق خطة تنفيذ إعلان التاسع من حزيران ١٩٦٩، وأن يكون غرض النقاش تحقيق الحكم الذاتي وفق ما تقتضيه ظروف الجنوب الخاصة، وأن يشترك في ذلك الحوار جميع الأطراف المعنية به، بما في ذلك من يسمون بالمتمردين الذين يحملون السلاح في الغابة، ويبدو أن أبيل ألير قد وجد أنه لا يمكن لأي تسوية داخلية أن تقوم دون أن يكون هؤلاء طرفاً فيها، وكان قد قدم تلك المقترحات في وقت كانت السودان تحت أعباء مشاكل أخرى، أولهما وقوع مصادمات عسكرية في أم درمان بين الجيش والأنصار، أسفرت عن مقتل عدد كبير من الناس، والثانية وقوع صدام مسلح آخر بين تلك القوى نفسها في جزيرة آبا[١٥].

وفي وسط تلك الأحداث أنقسم صف الحكومة السودانية، ومن هنا وجد أبيل ألير أن تسوية مشكلة جنوب السودان أصبحت أمراً مرغوباً فيه، وأن على الحكومة أن تراجع موقفها من مسألة الحوار مع المتمردين، خاصة وأن الحل الذي أقترحه والمتعلق بالحكم الذاتي معلوماً لدى الجميع، وفي ذلك الصدد أشار أبيل ألير قائلاً: " **أن قادة المتمردين يواصلون ثورتهم وهم معروفون لنا، ونحن لا نفقد شيئاً بتحسس موقف الثوار من الحلول**

التي اقترحناها، وقد يكون الرجال المسؤولين عن التمرد راغبين في تحديد الحكم الذاتي الإقليمي من حيث السلطة والمؤسسات والقيم، جاء ذلك منهم مفصلاً أو مجملاً، وليست هناك صعوبة في تحديد هذا حتى لو كان ذلك بتشجيع المتمردين على تقديم مقترحاتهم داخل الإطار الذي رسم" [١٦].

وعلى صعيد متصل رد أبيل أليير على من كانوا يتهمون المتمردين بأنهم عملاء الاستعمار، بأن السياسات الداخلية الجيدة هي خير ضمان ضد التدخل الاستعماري وأعذاره للتدخل في الجنوب، وأن هدف الاستعمار هو أن يظل الموقف ملتهباً لأحراج الحكومة أو القضاء عليها وأقصائها عن الجنوب، وقد حدث ذلك في الماضي، وهو ما قد يحدث مرة أخرى، لأن السودان اليوم يواجه العطالة والطائفية، ويواجه أيضاً عناصر فردية غاضبة بسبب التطهير والمصادرة وتأميم الممتلكات، وأضاف أن التمرد كان نتاج سياسات ماضية غير حكيمة، وأن هناك أعداداً كبيرة من الناس ترغب أن ترى سياسة الحكومة السودانية تتبني على الظروف المحلية المحيطة بالسودان، وفي غضون ذلك أشار أبيل أليير إلى المعارضة الجنوبية المنظمة التي تعمل من الخارج، التي قد تجر العالم والشرق الأوسط إلى حرب عظمى، في المقابل اتسم موقف الحكومة السودانية من مذكرة أبيل أليير بخليط من الخوف والغضب، إذ كان مستنكراً آنذاك أن توصف حركة الأنيانيا بغير اللصوص وقطاع الطرق والقتلة، ولا ينظر إليها كمواطنين يمكن بحث المشكلة معهم في محاولة جادة بغرض الوصول إلى تسوية، وإزاء ذلك غضب كثير من أعضاء الحكومة على مذكرة أبيل أليير، متهمين مذكرته اعلان تأييد للخارجين على القانون، الأمر الذي أوشك على اخراج أبيل أليير أيضاً عن القانون، فضلاً عن اغفال ما أقترحه في مذكرته، وكان العلاج عندها هو الحل العسكري وحده [١٧].

وتبعاً لذلك قاد أبيل أليير وفد الحكومة السودانية الساعي للحصول على الإغاثة والمعونة من أوروبا، بهدف تحويل الأموال المخصصة لإنقاذ وتوطين اللاجئين السودانيين في الدول المجاورة للسودان إلى الحكومة السودانية، على اعتبار أن أغلب اللاجئين السودانيين قد عادوا إلى وطنهم، أو هم في طريق عودتهم، ومن الجدير بالذكر كانت الحكومة السودانية تصف ذلك الجهد الدولي بالتخريب، وترى فيه إساءة لسمعة السودان، ومهما يكن من أمر وبوصفه رجل لم تعرف عنه ميول يسارية، بدأ أبيل أليير جولته الأوربية بجنيف أولاً، ألتقى خلالها بموظفي سكرتارية مجلس الكنائس العالمي[١٨]، وهيئة الصحة العالمية، ومنظمة اتحاد لوزيرن العالمية، وكلها هيئات كانت تقدم أموالاً وعوناً للاجئين من جنوب السودان، وعلى هامش تلك الزيارة علم أبيل أليير من مندوبي تلك المنظمات أن دورها كان أنساني خالص، وفي المقابل حدثهم أن الحكومة السودانية ترغب في

التوصل إلى تسوية سياسية سلمية في نطاق وحدة السودان، وأنها تتطلع إلى قيام مناخ سياسي مناسب لأجراء الحوار[١٩].

ومن جنيف أنتقل أبيل أليير إلى الدنمارك والنرويج والسويد حيث ألتقى بموظفي الحكومات فيها، وبرؤساء المنظمات التطوعية الخاصة، وكانت تلك المنظمات تقدم مساعدات إغاثية سخية للاجئين الجنوبيين في إثيوبيا وأوغندا والكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وفي بعض المناطق داخل جنوب السودان، وخصوصاً المنظمات النرويجية التي كانت ملمة بكثير مما يقع في غابات الجنوب وأحراشه، ومن السويد ذهب أبيل أليير إلى بريطانيا حيث ألتقى فيها بموظفي الحكومة البريطانية والجمعيات الإغاثية معبراً لهم عن أمله في الوصول إلى تسوية سلمية، وتحديد الدور الذي يستطيعون القيام به خدمة للإغاثة والتوطين في السودان، وبعد لندن قام أبيل أليير بزيارة إلى إيطاليا، إذ كان الرأي العام ملماً بأحداث السودان عن طريق المنظمات الكنسية التي تقودها جمعية آباء وراهبات فيرونا ممن أبعدوا عن السودان في عام ١٩٦٤، وكان الكتاب الأسود الذي أصدروه يحتوي على معلومات كثيرة عن الحرب الأهلية السودانية الأولى وأسبابها، وفي غضون ذلك ألتقى أبيل أليير بممثلي الحكومة الإيطالية وشرح لهم سياسة الحكومة السودانية تجاه الجنوب، والتزامها بالوصول إلى تسوية سلمية عن طريق المحادثات[٢٠].

تلك الزيارات التي قام بها أبيل أليير إلى أوروبا، قد قوت من عزمه وأمله وأتاحت له الفرصة ليؤكد للمنظمات الخاصة الدولية ترحيب السودان بها لمواصلة أعمال الإغاثة بين العائدين وغيرهم من السودانيين المشردين، في وقت لم تكن فيه الحكومة السودانية على استعداد للترحيب بتلك المنظمات، بل تتهمها بأنها طابور خامس[٢١]، لحركة الأنيانيا الأولى، ومع ذلك نجح أبيل أليير في التأثير على تلك المنظمات بأن تكون أداة فعالة إيجابية في عملية السلام، وفي غضون ذلك تأكد له من خلال اتصالاته في أوروبا أن الدول والمنظمات التي ألتقى بممثليها لا تستغل مشاكل السودان الداخلية أو تسعى لتعميقها، بل هي على نقيض ذلك لا تعترض سبيل السودانيين إذا ما ألتزم السودان بالوصول إلى تسوية سلمية وبذل الجهد لبلوغها، وفي الوقت نفسه كان لدى تلك الحكومات والمنظمات من الوسائل ما تؤثر به على اللاجئين للاتجاه صوب التسوية السودانية [٢٢].

ومهما يكن من أمر شغل أبيل أليير عدة مناصب وزارية رفيعة في الحكومة منذ إنشائها، من بينها الإسكان والداخلية والتجارة والأشغال، وبعد اعدام جوزيف قرنق الذي اتهم بانقلاب هاشم العطا[٢٣]، تولى أبيل

أليير وزارة شؤون الجنوب، وقد لاقى تعيينه ترحيباً شديداً من جانب المثقفين السودانيين في الداخل والخارج، وأول عمل بادر للقيام به لدى تسلمه منصبه الجديد هو الحصول على موافقة الحكومة الجديدة للبدء في مفاوضة القادة السياسيين الجنوبيين في الداخل والخارج، تنفيذاً لسياسة الحكم الذاتي الإقليمي متى أصبح ذلك ممكناً من ناحية عملية [٢٤].

ثم تقدم أبيل ألير إلى رئيس الوزراء بمجموعة من الأسس السياسية لتصبح أساساً لاتصالاته المقبلة مع الأنيانيا وجناحها السياسي حركة تحرير جنوب السودان مع موافقة جعفر نميري على تلك المطالب، التي كان من بينها أن يؤكد رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء عزم الحكومة على التمسك ببيان التاسع من حزيران ١٩٦٩، وأن يوسع قانون العفو العام لينطبق على كل الأشخاص الذين قاموا في الماضي بأعمال تتعارض مع قوانين السودان، شريطة أن تكون تلك الأعمال قد ارتكبت لتنشيط الثورة في جنوب السودان منذ الثامن عشر من آب ١٩٥٥، إلى يوم الوصول إلى التسوية، وأن يصبح المواطنون الجنوبيون مسؤولين عن الشؤون المحلية في الإدارة المحلية والحكم المحلي وقوات الشرطة والسجون وتطوير الثقافات المحلية وتنمية وترقية اللغات الإقليمية، وأن تنشأ سلطة تنفيذية وهيئة تشريعية تنتخب بالطرق الديمقراطية، ذات سلطة محدودة في الحصول على المال بفرض الضرائب وغيرها من السبل لتوفير الدعم المالي والفني اللازم لخدمة المصلحة العامة في جنوب السودان، وإلى جانب ذلك تلتزم الحكومة المركزية بمبدأ ضمان الحقوق الأساسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، بحيث لا تكون بينهم تفرقة بسبب الجنس أو الدين أو اللغة، مما يعني حرمان أي مواطن سوداني من تقلد المناصب الرسمية بسبب جهلة باللغة العربية [٢٥].

وكان من بين المطالب التي تقدم بها أبيل ألير أن يضمن ما يتم الاتفاق عليه حول الحكم الذاتي الداخلي للجنوب في دستور البلاد، وأن تكون الدراسات التي يقوم بها فريق من المستشارين الجنوبيين تحت إشراف وزير شؤون الجنوب من جهة، والدراسات التي يقوم بها وزير الحكم المحلي جعفر محمد علي بخيت[٢٦]، وعبد الرحمن عبد الله وزير الإصلاح الإداري والخدمات العامة من جهة أخرى، أساساً لمقترحات الحكومة حول الحكم الإقليمي في الجنوب، وكانت كلتا الدراستين قد أوصت فيما بعد بأن يشكل الجنوب بمديرياته المختلفة إقليماً واحداً، فضلاً عن ذلك طالب أبيل ألير أن تكون السياسة الخارجية والدفاع الوطني والاقتصاد والتخطيط التعليمي والمواصلات السلكية واللاسلكية والعملة والجنسية والهجرة من اختصاص الحكومة المركزية، إذ كان من اللازم تحديد اختصاصات السيادة التي لا يجوز للإقليم الجنوبي ادعاءها، ولا يجوز أن تخضع للنقاش أثناء

الحوار، وأن يحق للعائدين ممن كانوا يحملون السلاح ضد الحكومة أو السياسيين في المنفى أو غيرهم، الاشتراك التام وغير المشروط في الأعمال السياسية والاقتصادية والمحلية في مستوى السلطتين الإقليمية والمركزية، وتوفير الوظائف لهم في المراكز الحساسة بما فيها الجيش والشرطة والمواقع السياسية، وأن يوطن العائدون في ديارهم الأصلية مع توفير المشاريع الزراعية وغيرها من المؤسسات ذات الصبغة الاقتصادية لهم، تحقيقاً للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية في جنوب السودان، وأن تدعو الحكومة كافة السودانيين لنبذ سائر أعمال العنف وإراقة الدماء، وأن يعملوا لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية السليمة تجنباً للفقر والجهل والمرض، وبعد الاطلاع على تلك المطالب حصل أبيل أليير على موافقة جعفر نميري ورئيس الوزراء ورئيس لجنة الدستور[٢٧].

وإزاء ذلك أجرى أبيل أليير اتصالات واسعة مع ممثلي الجنوب في أوروبا والدول الأفريقية، وكانت اتصالاته تتم بوساطة مجلس الكنائس العالمي ومؤتمر كنائس عموم أفريقيا، إذ وزع عليهم منشوراً بما فيهم حركة الأنيانيا شارحاً فيه نوايا الحكومة السودانية وأسلوبها لتحقيق الحكم الذاتي الاقليمي[٢٨]، خصوصاً بعد التغيير المفاجئ الذي طرأ على سياسات الحكومة أثر فشل انقلاب التاسع عشر من تموز ١٩٧١، وحرص الحكومة على الاستجابة لكثير من السودانيين الجنوبيين في نطاق السودان الموحد المستقل، وإلى جانب ذلك قبول الحكومة للمؤشرات المؤدية إلى الحكم الذاتي للجنوب[٢٩]، فما أن اقتنع كل من مجلس الكنائس العالمي والمؤتمر الأفريقي العام للبعثات التبشيرية اللذين قاما بزيارة السودان في أيار عام ١٩٧١، للوقوف على جدية الحكومة ورغبتها في إقرار السلام حتى شرعا في الاتصال بأولئك الزعماء فوراً لدى العودة لأوروبا [٣٠].

وعندما تولى أبيل أليير مهام منصبه الوزاري في آب عام ١٩٧١، ومن ثم تعيينه نائباً لرئيس الجمهورية في الثاني عشر من تشرين الأول خلال العام نفسه، وهو أول سوداني جنوبي يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية منذ أن نال السودان استقلاله، على الرغم من أن أمر اشغال ذلك المنصب من قبل احد الجنوبيين كان قد طرح في مؤتمر المائدة المستديرة، إلا أن ذلك المقترح وجد الإهمال من قبل الأحزاب التقليدية الشمالية الحاكمة [٣١]، وعلى الرغم من ذلك كانت الطرق ممهدة داخل السودان وخارجه للخطوة التالية بحثاً عن السلام، إذ أصدر أبيل أليير امراً بتشكيل لجنة مكونة من صموئيل آرو، ونتالي ألواك، وصموئيل لوبي، وموسى شول، وهيلاري لوقالي، واندرو وبي، وسيلتو حسن، وبوث ديو، لدراسة التطورات اللازمة للخصائص الأساسية للهيكل الدائم لجمهورية السودان الديمقراطية، والكيان القانوني للحكم الذاتي الإقليمي، ونوقشت توصيات تلك اللجنة

بواسطة اللجنة التحضيرية للاتحاد الاشتراكي السوداني[٣٢]، وعلى أساس تلك المناقشات اتخذ مشروع القرار عن الحكم الذاتي للإقليم الجنوبي واتفق عليه، ووزع مشروع القرار على الجنوبيين داخل وخارج السودان، حدد فيه أهداف الحكومة من أجل الوصول إلى حل للمشكلة الجنوبية [٣٣]، وفي الوقت نفسه نبه أبيل ألير المتمردين إلى اهتزاز الوضع الداخلي في الدول الأفريقية التي كانت يحتمون عندها[٣٤].

وهنا وجد أبيل ألير أن الأوان قد حان للانتقال بالحوار نحو محادثات رسمية وفق جدول أعمال متفق عليه، وفي التاسع من تشرين الثاني ١٩٧١، ألتقى أبيل ألير في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا بوفد حركة الأنيانيا برئاسة الدكتور لورنس وول وول (Lawrence Wol Wol)[٣٥]، وعلى هامش ذلك اللقاء أشار أبيل ألير إلى حاجة السودانيين بأن لا يتوقفوا عند أخطاء الماضي طويلاً، والأجدر بهم أن يسلكوا سبيلاً إيجابياً يبحثون فيه عن علاقات حسنة تقودهم إلى الهدف المنشود، وفي غضون ذلك الاجتماع قدم أبيل ألير لممثلي الحركة نسخاً من إعلان التاسع من حزيران ١٩٦٩، وبمقترحات الحكومة للحكم الذاتي الإقليمي، في المقابل اقترحت حركة الأنيانيا وقف إطلاق النار، وتجميد الدعاية الضارة التي تبثها الحكومة ضدها، إلا أن الطرفين لم يصلوا إلى اتفاق محدد، وتبعاً لذلك ناشد أبيل ألير الجنرال جوزيف لاقو لأنهاء الحرب الأهلية في السودان، بخطاب رسمي أكد فيه حسن نوايا الحكومة تجاه جميع السودانيين في الخارج وخاصة شخصه، فضلاً عن سياسات الحكومة تجاه المديريات الجنوبية ومنحها حكماً ذاتياً إقليمياً، وأن عدد كبير من الجنوبيين يرحبون بتلك السياسات، فضلاً عن ذلك أن الحكومة صادقة ومصممة على رفع الظلم الاجتماعي في الجنوب، وعلى منح الجنوبيين الفرصة لإدارة شؤون إقليمهم، وأن الجميع يرغبون في أن يسود السلام في الجنوب[٣٦].

وبعد عودة أبيل ألير إلى السودان توجه مباشرة نحو الجنوب، في رحلة غطت عواصم المديريات الثلاث، وسبعة عشر مركزاً إدارياً، وعقد فيها اجتماعات عامة مع كل مكان زاره، وتحدث إلى ممثلي الإدارة المحلية والعمال والمدرسين والموظفين والطلبة والسلاطين وغيرهم من الأعيان المحليين، ليشرح لهم معنى الحكم الذاتي الإقليمي في نطاق وحدة السودان، والاستماع لآرائهم في الوقت نفسه، بهدف الوصول إلى قاعدة سليمة تؤدي إلى تسوية سياسية عادلة، دون أن يكشف عن الاتصالات التي أجراها في أديس أبابا مع حركة الأنيانيا والسياسيين الجنوبيين في المنفى[٣٧]، وبالرغم من ذلك عارضت بعض جماعات من السياسيين الجنوبيين وحركة الأنيانيا في كانون الأول عام ١٩٧١، مبادرة السلام ورفضت عقد أي اجتماع، إلا أن الاجراءات قد أعدت لعقد مؤتمر تداولي في الخرطوم لمناقشة قضايا اللاجئين، واستجاب كثير منهم لمبادرة السلام وعادوا الى البلاد،

وتزامناً مع ذلك بدأ مجلس الكنائس العالمي يدعم جهود أبيل أليير لحث الجنوبيين على الحوار مع الحكومة السودانية[٣٨].

ونظراً لخشية قادة حركة تحرير جنوب السودان من الأوضاع الأمنية في السودان للمشاركة في محادثات السلام، وقبولهم في الوقت نفسه للمكان الذي تختاره الحكومة للمحادثات خارج السودان، طرح أبيل أليير عواصم أفريقية عدة، كان من بينها كينشاسا وطرابلس ودار السلام والقاهرة وأديس أبابا، وأختار أنسبها لأجراء المحادثات مع المتمردين الجنوبيين، فوقع اختياره على أديس أبابا كونها مقر منظمة الوحدة الأفريقية [٣٩]، وكان ذلك وحده من الأسباب الوجيهة التي دفعته لاختيارها مكاناً لاتصالاته السرية مع قادة حركة تحرير جنوب السودان في تشرين الثاني عام ١٩٧١، كما كان إمبراطورها هيلا سيلاسي[٤٠]، قائداً وقوراً في أفريقيا[٤١]، ومهما يكن من أمر كان أبيل أليير على رأس وفد الحكومة السودانية في مفاوضات أديس أبابا للسلام مع حركة تحرير جنوب السودان[٤٢]، ورغم حراجة الموقف الذي وقع فيه كجنوبي يقود الوفد الحكومي ويتفاوض مع متمردي الجنوب على السلام، الأمر الذي جعل اتفاقية أديس أبابا للسلام شأناً جنوبياً خالصاً [٤٣]، ومن الجدير بالذكر كان اختيار أبيل أليير من قبل جعفر نميري مفاوضاً في محادثات أديس أبابا من أجل أحداث التوازن السياسي، كما وجد فيه ميولاً نحو مبدأ التعايش السلمي بين الشمال والجنوب، فضلاً عن أنه كان من القيادات الجنوبية التي لم تغادر السودان إلى دول الجوار، ولم يبيع نفسه ولا سودانه لمعونات مادية، ولم يكن دمية في أيدي دول الجوار السوداني أو غيرها[٤٤].

وفي ضوء تلك السياسة نجح أبيل أليير في توقيع اتفاقية أديس أبابا في السابع والعشرين من شباط عام ١٩٧٢، مع وقف إطلاق النار بين الطرفين[٤٥]، وتوقيع خمسة بروتوكولات بالترتيبات الإدارية الانتقالية، والعفو العام، والتعويضات، والإغاثة، وإعادة التأهيل والتوطين وعودة اللاجئين[٤٦]، فضلاً عن التشكيل المؤقت لوحدات القوات المسلحة في الجنوب[٤٧]، إذ نصت الاتفاقية على استيعاب ستة الآلاف من مقاتلي حركة الأنيانيا مع عدد مماثل من الشماليين لتشكيل وحدة جنوبية من الجيش السوداني[٤٨]، وبموجب تلك الاتفاقية تشكلت مديريات اكواتوريا "**الاستوائية**"، وبحر الغزال، وأعالي النيل[٤٩]، وحدة للحكم الذاتي للإقليم الجنوبي في إطار جمهورية السودان الديمقراطية، وأن يكون لتلك المقاطعات مجلس تنفيذي أعلى يعينه رئيس الدولة، على أن تظل أمور الخارجية والدفاع والمالية بيد الحكومة المركزية [٥٠]، فضلاً عن استقرار السلام والطمأنينة والثقة بين شمال السودان وجنوبه[٥١].

وعلى صعيد متصل أشار أبيل ألير أن اتفاق أديس أبابا كان أضخم أنجاز لحكومة جعفر نميري والجنوبيين معاً، نظراً لأن وحدة البلاد كانت مهددة بالفعل[٥٢]، وكان أبيل ألير قد رافق الرئيس جعفر نميري أثناء زيارته للمديريات الجنوبية في السادس من آذار ١٩٧٢، وشملت تلك الزيارة جوبا عاصمة الإقليم الجنوبي وعواصم المديريات والمدن الكبيرة التي خرجت جماهير الشعب الجنوبي بالآلاف لتحيي الرئيس ونائبه اللذان حققا لهم السلام واعترفا بحقوقهم [٥٣]، وبمناسبة مرور عام على الاتفاقية، أشار أبيل ألير أن العام الذي أعقب الاتفاقية كان عام تهدئة واستقبال للعائدين، والتأكيد على أن السودانيين بدأوا صفحة جديدة في تاريخهم، واستطاعت الأمة السودانية خلال الاثني عشر شهراً تدعيم الجهود لإرساء قواعد السلام، ودفع الأفراد والجماعات لخلق علاقات جديدة بين أبناء الشمال والجنوب، والعمل على حل مشاكل المستقبل، والرجوع إلى الماضي لا لتجرع مراراته، بل لاستخلاص الدروس والعبر منه لتجنب النزاعات في المستقبل التي قد تهدد مكتسبات السلام وحسن النية والتقدم الشعبي، وأن رغبة واهتمام السودانيين ينصب في توخي الحذر من تجدد العداوات القديمة [٥٤].

المحور الثاني: أبيل ألير ودوره في الحياة السياسية حتى عام ١٩٨٥.

بعد التصديق على اتفاقية أديس أبابا، أشار القانون رقم (٢٣) الصادر في الثالث من نيسان ١٩٧٢، على أنشاء مجلس تنفيذي عالي انتقالي إلى حين إجراء انتخابات مجلس الشعب الإقليمي، وتشكيل المجلس التنفيذي العالي وفقاً لما حدده قانون الحكم الذاتي الاقليمي لعام ١٩٧٢، واتفاقية أديس أبابا، وخول الأمر رئيس الجمهورية سلطة تعيين رئيس للمجلس التنفيذي العالي وأحد عشر مفوضاً[٥٥]، وإزاء ذلك رشح أبيل ألير كمرشح رسمي للاتحاد الاشتراكي لرئاسة المجلس التنفيذي العالي [٥٦].

ووفقاً لذلك أصدر جعفر نميري بعد عدة أسابيع من توقيع اتفاقية أديس أبابا القرار رقم (٤٠) لعام ١٩٧٢، الذي نص على تعيين أبيل ألير رئيساً للمجلس التنفيذي العالي مع احتفاظه بمنصب نائب رئيس الجمهورية [٥٧]، وضمت حكومة أبيل ألير الإقليمية الأولى المؤقتة ممثلين لمختلف الجماعات السياسية التي كان لها نشاط يذكر سواء داخل السودان أو خارجه قبل توقيع الاتفاقية، وجاء التشكيل بكل ثقله لصالح العاملين في جبهة الجنوب وأعضاء الأنيانيا السابقين، وعلى الرغم من الترحيب بحكومة أبيل ألير الإقليمية على ذلك النحو، باعتبار ذلك دليلاً آخر على الثقة المطردة التي استشعر بها كل من الجانبين، إلا أنه لم يكن مقنعاً بالنسبة لبعض الجنوبيين الذين كانوا ولا زالوا مقيمين بالجنوب، إذ استشعروا أن اللاجئين العائدين نجحوا في

الحصول على أغلب المناصب العليا في الحكومة، كما رجحت كفة الاستوائيين وقبيلة الدينكا [٥٨]، ولكن مهما يكن من أمر فإن ذلك كان انعكاساً لعدم رضا شخصي من جانب جماعات صغيرة أكثر من أن يكون معارضة سافرة [٥٩].

وخلال الأعوام الأولى لاتفاق أديس أبابا كان أبيل ألير قوة معتدلة، إذ تولى تلك المسؤوليات بأقصى درجات العناية والبراعة، وقد حدد عمر حكومته بعام ونصف تجري بعدها انتخابات إقليمية لأول مجلس شعبي إقليمي في الجنوب، وكان على قائمة برامج حكومته اتخاذ جوبا عاصمة للإقليم الجنوبي، وإنشاء المؤسسات الحكومية، وتوفير الكوادر المؤهلة من الجنوبيين، فضلاً عن الإشراف على تنفيذ اتفاقية أديس أبابا فيما يختص باستيعاب مقاتلي حركة الأنيانيا الأولى في القوات المسلحة السودانية، وإلى جانب ذلك الإشراف على عودة اللاجئين وتوطينهم واعانتهم وإعادة الحياة إلى الجنوب، بتقديم الخدمات الرئيسية كالتعليم والصحة، وكان توطين أولئك اللاجئين يحتاج إلى توفر الموارد المالية والفنية والمساواة في التوزيع وكفاءة الإدارة، فوضع أبيل ألير القائمون على ذلك الملف من ذوي السمعة العالية [٦٠]، فضلاً عن أعداد العدة لأجراء أول انتخابات عامة إقليمية، التي كان من المقرر أن يخوضها الجنوب في تشرين الثاني عام ١٩٧٢[٦١]، وبعد أسبوع من وصول أبيل ألير إلى جوبا عاصمة الإقليم الجنوبي أكد على حق الشماليين المقيمين في الجنوب بالبقاء بأماكنهم وحريتهم في ممارسة أعمالهم وإعادة توطينهم، ولم يسعد بعض القادة الجنوبيين بما سمعوه منه، إذ كانوا يتوقعون أن يصفى الجلابة [٦٢]، أعمالهم وينزحوا إلى موطنهم في الشمال[٦٣].

وتبعاً لذلك قام أبيل ألير بتعيين كل من موزس شول، وهنري باقو، وأزكيل كودي، محافظين لأعالي النيل والاستوائية وبحر الغزال، كما أختار رؤساء الخدمة المدنية الإقليمية على أساس الكفاءة والتعليم والخبرة، وكان معظم من وقع عليهم الاختيار من أهل الاستوائية، حيث كان التعليم أكثر تقدماً منه في المديريات الأخرى، كما أمدت قبائل الفرتيت[٦٤]، حكومة أبيل ألير بموظفي الخدمة المدنية[٦٥]، أما خدمات الأمن العام فقد تم تعيين خمسة من المواطنين الجنوبيين في وظائفها الهامة كان على رأسهم جوزيف لاقو[٦٦].

وبطبيعة الحال نجحت حكومة أبيل ألير في سياستها إلى حد كبير رغم بعض السلبيات المتمثلة في التحيز القبلي، وهيمنة القبائل الكبرى على الصغرى، واحساس أفراد حركة الأنيانيا بالظلم بعد الفصل الذي تعرضوا له من وظائفهم التي استوعبوا فيها، وبعد أجراء انتخابات مجلس الشعب الإقليمي الأول في تشرين الثاني عام ١٩٧٣[٦٧]، حصل فيها أبيل ألير والفريق المؤيد له من جبهة الجنوب والسياسيين القدامى في حركة

الأنيانيا على أغلبية المقاعد، وفسر ذلك النجاح على أنه بمثابة صوت ثقة لأولئك الذين ساهموا في المفاوضات، ولاعتباره تأييداً ودعماً لاتفاقية أديس أبابا، ووفقاً لذلك انتخب أبيل أليير كأول رئيس للمجلس التنفيذي العالي للإقليم الجنوبي في الخامس عشر من كانون الأول ١٩٧٣، وتبعاً لذلك شكل حكومته الإقليمية على نحو لا يختلف كثيراً عن التشكيل السابق، وعلى ذلك الأساس تم تنفيذ الإجراءات الدستورية والإدارية التي نصت عليها اتفاقية أديس أبابا وأوردها القانون المؤقت رقم (٤٠)[٦٨].

في المقابل هناك من عد فوز أبيل أليير في انتخابات مجلس الشعب الإقليمي والمجلس التنفيذي العالي تم بعد تدخل مباشر من قبل جعفر نميري، كونه مرشح الاتحاد الاشتراكي السوداني، وتأكد لبعض الجنوبيين أن أبيل أليير كان أداة شمالية طيعة في انتخابات كان يمكن أن يكسبها دون عقبات كبيرة [٦٩]، وبطبيعة الحال دخل أبيل أليير ومجلس وزرائه الإقليمي بعد الانتخابات في مدة جديدة تميزت بالاضطرابات والمشاكل، إذ لم يعد في مقدور المجلس أن يفعل ما يشاء كما كان في المرة السابقة، فالمجلس الجديد انتخب من قبل الشعب لمراقبة ومحاسبة الحكومة، وكانت هناك قضايا هامة عديدة تنتظر المعالجة الحاسمة، مثل توزيع الإداريين التابعين للأنيانيا وبقية الجنود المسلحين[٧٠].

وكانت حكومة أبيل أليير الثانية التي استمرت لأربعة أعوام قد أنجزت الكثير، إذ بادر بأنشاء المؤسسات وتوفير وسائل العمل ووضع أسسه، ورسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية ومراجعتها وتعديلها بما يسفر عن أحسن النتائج، وكان التقدم الاجتماعي والاقتصادي في الجنوب يعتمد على السلام والطمأنينة، واستقرار الحكومة واستمرار سياساتها، وتوفر الأيدي العاملة المدربة، والموارد المالية، وكان من شأن الأسس الثلاثة الأولى أن تجتذب المال اللازم للاستثمار، ولما كان السلام سائداً، والحكومة مستقرة خلال تلك المدة، ركز أبيل أليير اهتمامه على تدريب الأيدي العاملة، وأنشأ مؤسسات لخدمة ذلك الغرض، كان من ضمنها أنشاء مركز جوبا للتدريب المتعدد الأغراض، لتدريب الكهربائيين والحدادين والنجارين والميكانيكيين، ومركز إكثار البذور وتوزيعها الذي يقوم بتدريب المزارعين على الاساليب الحديثة في استغلال الأرض والانتاج وتحسين البذور، ومعاهد صيد الأسماك والخدمات البيطرية، ومركز تدريب المعلمين والمساعدين الطبيين الذي توسع النشاط فيه لمواجهة الإقبال المتزايد على المدارس الأولية، وإلى جانب ذلك المعهد الزراعي، ومعهد التنمية الريفية [٧١].

فضلاً عن ذلك تم تعبيد ما مساحته ألفي ميل من الطرق الترابية، وأعداد البرامج لإصلاحها وتقويتها، وقد التزمت الحكومة الألمانية ببناء عدد كبير من الجسور، كان من بينها جسر بسري الذي يربط الاستوائية

ببحر الغزال، وتحسين الطريق الممتد بين جوبا وواو، كما قامت الحكومة الهولندية بتحسين بعض الطرق والقناطر الربطة بين الولايات الجنوبية، وإلى جانب ذلك أولت حكومة أبيل أليير النقل النهري عناية فائقة، إذ استطاع حل مشكلته بالحصول على بواخر حمولتها خمسمائة طن، وقطف ثمار ذلك الجهد في عام ١٩٧٧، عندما تم استعمال تلك البواخر في نقل المواد الغذائية والمعدات وغيرها بين كوستي وجوبا، وحظي النقل الجوي أيضاً بعناية أبيل أليير، بعد توسيع مدرج مطار جوبا بتقوية قاعدته، وبذلك أمكن هبوط طائرات الخطوط الجوية السودانية فيه من طراز بوينغ (٧٠٧) و(٧٣٧)، وفي مجال الخدمات الصحية أعيد بناء أربعة عشر مستشفى، وواحد وثلاثين مركزاً صحياً، فضلاً عن استقبال عدد كبير من ممثلي المنظمات الدولية ذات الشهرة العالمية، كصندوق إنقاذ الأطفال، ومنظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة [٧٢]، وجمعية كارثاس الألمانية، وجمعية الكنيسة النرويجية للعون، ومنظمة لوثران العالمية للخدمات، وقد قدمت تلك المنظمات معوناتها في مجالات متعددة، كتطوير خدمات الوقاية والعلاج في المدن والأرياف [٧٣].

أما في مجال التعليم فقد قفز عدد المقبولين في المرحلة الابتدائية إلى ما يقارب مائة وعشرين ألفاً، وفي المرحلة المتوسطة ما يزيد على أثني عشر ألفاً وسبعمائة، وفي المرحلة الثانوية بلغ ثلاث آلاف طالب، وتزامناً مع ذلك قفزت معاهد تدريب المعلمين إلى ثلاثة، كانت تدرب ستمائة وخمسة وأربعين معلماً، وقد قدمت دولة الأمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧٢، الأموال اللازمة لبرامج التدريب، وعلى أثر ذلك قفز عدد المعلمين من نحو ألف وسبعمائة عام ١٩٧٢، إلى ما يزيد عن ثلاثة آلاف ومائتين في عام ١٩٧٥، ورغم ذلك كانت المدارس ضعيفة من ناحية التجهيز بالمعدات والكوادر الإدارية، ولكنها مع ذلك تعكس تحسناً جذرياً بالنسبة إلى ما كان عليه في الجنوب بين عامي (١٩٤٨ـ١٩٧٢)، فضلاً عن ذلك نجح أبيل أليير من تذليل عقبات مشكلة اللغة التعليمية في المدارس من خلال استعمال اللغات المحلية كوسيلة للتعليم كاللغة الانكليزية والعربية [٧٤].

وفي الأعوام الأخيرة من حكم أبيل أليير للجنوب، تم دعم التقدم العلمي بأنشاء جامعة جوبا، نظراً لحاجة جنوب السودان إلى مؤسسة تعليم جامعي من أجل تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، إذ أعطت حكومته الأولوية لمشروع جامعة جوبا، من خلال توجيه وزارات التعليم والزراعة والإسكان والمرافق العامة بشكل خاص لتوفير الموارد الفنية والمادية والمالية لمشروع الجامعة، وفي غضون ذلك أبعد مبانيها عن القوات المسلحة السودانية، وتوجت تلك الجهود بافتتاح جامعة جوبا في أيلول عام ١٩٧٧[٧٥]، كما تم افتتاح معهد يامبيو الزراعي، ومعهد العلوم البيطرية، ومعهد التنمية الريفية، وخلال العام نفسه أبرمت حكومة أبيل أليير اتفاقاً

مع الحكومة المصرية ارتفع فيها عدد الطلبة الجنوبيين بالجامعات والمعاهد المصرية من ثمانين طالباً في عام ١٩٧٢، إلى ألف طالب في عام ١٩٨٣، يتلقى معظمهم دراسات في الطب والهندسة والعلوم والتقنيات والتعليم والعلوم البيطرية والزراعة [٧٦].

ومن المسائل الأخرى التي استحوذت على حكومة أبيل أليير هي إمدادات المياه الريفية والزراعة، إذ تم حفر تسعين بئراً، وقد ساندت منظمات العون الدولية تلك المهمة، فضلاً عن حكومات هولندا وألمانيا الاتحادية وبريطانيا والكويت، وذلك أن دل على شيء هو الاهتمام الدولي والمؤسسات بمشكلة التخلف في جنوب السودان، وفي الجانب الزراعي التزمت حكومة أبيل أليير بتقديم بذور محسنة من أصناف جيدة للمزارعين، كجزء من برنامج إعادة التعمير، فضلاً عن استيراد ألفي محراث إلى الإقليم من تنزانيا، وتوسيع الزراعة التقليدية بوجه خاص بوقاية النباتات، والسيطرة على أمراض الماشية والقضاء عليها في سائر أنحاء الإقليم [٧٧]، أما في الجانب الإداري نجح أبيل أليير من أنشاء ثلاث مقاطعات جديدة هي **(جونقلي، البحيرات، شرق الاستوائية)**[٧٨].

في المقابل حدثت نفس السلبيات السابقة من محسوبية وصراع قبلي وصراع على السلطة، وباقتراب مدة نهاية الحكومة كثفت المعارضة من نشاطها وانصهرت المجموعات المعارضة من حزب سانو، والمجموعات الأخرى في أعالي النيل والاستوائية للإطاحة بحكومة أبيل أليير، وقد ساعد على ذلك إنهاء خدمات المستوعبين من أفراد حركة الأنيانيا الأولى العاملين في الوزارات المدنية، مما أدى إلى نشوب أزمة سياسية وأمنية معقدة في الجنوب[٧٩]، فضلاً عن ذلك رفضت الحكومة المركزية تمويل مشاريع التنمية الرئيسية في جنوب السودان التي نصت عليها اتفاقية أديس أبابا، ثم جاء قرار الحكومة السودانية بناء مصفاة في مدينة كوستي بالنيل الأبيض، بعد اكتشاف شركة شيفرون الأمريكية للنفط في مدينة بانتيو، كل ذلك أثار شكوك مواطني جنوب السودان حول النوايا السيئة للحكومة المركزية، وعدم اهتمام حكومة أبيل أليير وتحديها للرئيس السوداني جعفر نميري بشأن بتلك المشاكل، الأمر الذي عده البعض بمثابة قبول من جانبه، وهكذا بدأ بعض حلفاء أبيل أليير السياسيين في التخلي عنه، وبعضهم كان أكثر صرامة كما في حالة مثقفي أبيي والاستوائية [٨٠].

إلى جانب ذلك بدأ بعض السياسيين البارزين بالتشكيك في دستورية تعيين أبيل أليير رئيساً لحكومة الجنوب، وشعروا أنه كان ينبغي انتخابه من قبل الجمعية الإقليمية على النحو المنصوص عليه في بنود أتفاق أديس أبابا، ورغم التزامه بالاتفاق الأخير إلا أن حكومته كانت محاصرة بسبب السخط العام الهائل والمشاكل ولا سيما بعد حفر قناة جونقلي[٨١]، إذ كان الجدل الدائر حول القناة الاختبار الأول لأبيل أليير[٨٢]، رغم أنه أكد على

أهمية المشروع لمنطقة القناة خاصة، ولأراضي الجنوب عامة، وأن العملية ستسفر عن استرداد بعض الأراضي التي ظلت مغمورة بالمياه أكثر من عشرين عاماً، وأنه ليس هناك جيش مصري في الجنوب ولا فلاحون مصريون، وليس في العزم إحضارهم [٨٣].

وفي خضم تلك الاوضاع لجأت حكومة أبيل أليير لإسكات أصوات المعارضة عن طريق سياسة تعيين الخصوم، أو ما تعرف بسياسة أكوم ثوك (Akum thok)، أي ملئ الخشوم كما يعبر عنها الدينكا بلغتهم، تلك التعيينات ساعدت في تهدئة الأوضاع وإسكات الأصوات الرئيسية المعارضة لحكومة أبيل أليير[٨٤]، لكن تلك الأصوات سمحت بأدوات هامة لمواصلة العمل السري لضرب قيادته من تحت أقدامها، فهؤلاء لم يسجنوا أنفسهم بين جدران المكاتب، بل بدأوا في أرسال صدمات لرئيسه جعفر نميري في الشمال، وإلى جانب ذلك بدأوا في تعبئة الرأي العام حول شعار الديمقراطية لتمكين الجنوبيين من اختيار قياداتهم بأنفسهم، الأمر الذي مثل ضربة موجعة لأبيل أليير ورئيسه جعفر نميري في محاولاتهم لشراء الأصوات المعارضة التي لم تنجح [٨٥].

وترتب على ذلك الإطاحة بأبيل أليير ووصول زعيم حركة الأنيانيا وقائد القيادة الجنوبية جوزيف لاقو إلى الحكم في الجنوب خلال المدة (١٩٧٨ ــ ١٩٨٠)، وكان الأخير حذراً وغير راضٍ من تكليف أبيل أليير برئاسة المجلس التنفيذي العالي في الجنوب، وسانده في موقفه ذلك بعض السياسيين الجنوبيين[٨٦]، فضلاً عن ذلك كانت هناك اسباب موضوعية أخرى فضلت جوزيف لاقو على أبيل أليير، منها إدراك السياسيين المتطلعين إلى المناصب العليا أنه لا سبيل لتحقيق تطلعاتهم تحت قيادة أبيل أليير، ولم يكن لهم من سبيل لخدمة مآربهم إلا أن يتوجهوا وجهة أخرى، وآخرون فقدوا المراكز التي كانوا يشغلونها خلال المدة (١٩٧٣ـ ١٩٧٦)، بسبب هزيمتهم في انتخابات الجمعية الإقليمية الأولى، وهناك من يتهمون سياسة أبيل أليير الاقتصادية بالفشل، والمغالاة في التعلق بالسلام، لأن الأنسان عندهم لا يحيا بالسلام وحده [٨٧]، وذلك يفسر لنا أن الخلافات بين أبيل أليير وجوزيف لاقو لا ترجع إلى متناقضات أيدولوجية أو خلافات سياسية أو مذهبية أو فكرية، بل هي في الأصل صراعات عرقية.

وجاءت حكومة أبيل أليير الإقليمية الثالثة خلال المدة (١٩٨٠ـ ١٩٨١)، وأشار برنامج حكومته إلى مواصلة برامج تدريب القوى العاملة، بهدف زيادة حجم ونوعية خدمات التوسع الزراعي، ولا سيما في مجال أنتاج الأغذية، والتزامه بترقية وتوسيع برامج الرعايا الصحية الأساسية، فضلاً عن تنفيذ السياسة التعليمية التي سبقت الإشارة إليها، والضغط على الحكومة المركزية من أجل تنفيذ البرامج الاقتصادية في الجنوب، وتحقيق

المزيد من المشاريع في القطاعات الزراعية والصناعية والنقل[٨٨]، وبحكم استناده بشكل رئيسي على دعم ومساندة قبيلته، سيطر أبناء قبيلة الدينكا على حكومته الثالثة، فقد عمل على تلبية مطالبها وإغراقها في الامتيازات، وأدى ذلك في النهاية إلى تزايد أعداد أبناء قبيلة الدينكا في الحكومة الإقليمية ومؤسساتها بشكل لم يشهده الجنوب من قبل[٨٩].

ومن الجدير بالذكر أن أبيل ألير كان معارضاً للحكم الذاتي الإقليمي للجنوب، الذي حاول إعادة رسم الحدود بين شمال السودان وجنوبه، من خلال ضم مناجم كافي كنجي في بحر الغزال، وحقول النفط في بانتيو، والمناطق الزراعية الخصبة بأعالي النيل في الجنوب إلى الشمال، الأمر الذي أعدهُ أبيل ألير مخطط غير قانوني يستهدف تقويض الحكومة الإقليمية في الجنوب واتفاقية أديس أبابا للسلام، وعلى أثر ذلك طلب من الرئيس السوداني جعفر نميري إعادة النظر في قراره، وأن يحترم حدود السودان كما كانت عليه في الأول من كانون الثاني ١٩٥٦، وكما هو محدد في اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢، والقيام بخلاف ذلك من ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب سيكون خطأ فادحاً وانتهاكاً للدستور، تلك المواجهة بين أبيل ألير وجعفر نميري استمرت لأسابيع، وكانت على وشك اشعال الحرب الأهلية الثانية في السودان، ذلك الموقف عزز مكانة أبيل ألير السياسية لدى الجنوبيين المعارضين لسياسة الحكومة المركزية [٩٠].

وعلى الرغم من ذلك شغل أبيل ألير منصب النائب الثاني للرئيس السوداني جعفر نميري في قصر الشعب عام ١٩٨١، وبعد إعادة تقسيم جنوب وتعيين الجنرال جوزيف لاقو نائباً للرئيس في عام ١٩٨٣، شغل أبيل ألير منصب وزير البناء والأشغال العامة في الخرطوم خلال المدة (١٩٨٣ ــ ١٩٨٥)، وفي غضون ذلك استغل منصبه في مجلس الوزراء لمعارضة قوانين الشريعة الإسلامية [٩١]، إذ قدم مع الجنرال جوزيف لاقو نائب الرئيس التماساً إلى جعفر نميري حول الطبيعة الانقسامية لإدخال القوانين الإسلامية للسودان، ومع الإطاحة بجعفر نميري في نيسان عام ١٩٨٥، عمل أبيل ألير في ممارسة مهنة المحاماة في الخرطوم وبدأ في كتابة مذكراته، وبالرغم من تقاعده من السياسة في وقت مبكر، إلا أنه كان يحظى بالاحترام من قبل قطاع واسع من الرأي السياسي في السودان، وفي ذلك الصدد وصفه منصور خالد[٩٢] قائلاً: "**أنه رئيس السودان الذي لن يحكم السودان أبداً**" [٩٣].

الخاتمة:

من خلال دراستي لشخصية أبيل أليير توصل الباحث إلى عدة استنتاجات يمكن أجمالها بالنقاط الاتية:

أولاً: مثلت شخصية أبيل أليير مثالاً على تنوع السودان، فقد تعززت مكانته من خلال دهاءه التكتيكي ونهجه الدبلوماسي في السياسة.

ثانياً: يعود نجاح محادثات أديس أبابا في المقام الأول إلى مهارات أبيل أليير التفاوضية للضغط والاعتماد على زملاءه في حركة الأنيانيا، وأن رئاسته للوفد الحكومي على الرغم من كونه مسيحي جنوبي، كان فيه اجابة لتساؤلات عديدة كانت تدور في الذهن حول الحرب الدائرة في الجنوب، فهي لم تكن صراعاً بين الشماليين والجنوبيين، ولم تكن خلافا دينياً بين المسلمين والمسيحيين، بل كانت قضية ذات أبعاد سياسية، وبموجب اتفاقية أديس أبابا أصبح أبيل أليير بطلاً قومياً ورمزاً للوحدة الوطنية عند السودانيين.

ثالثاً: قدم أبيل أليير مقترحات لحل مشكلة الجنوب بنيت على أساس حكم فيدرالي، أوضح فيها اختصاصات حكومة الإقليم والحكومة المركزية.

رابعاً: وضع أبيل أليير أسس الدولة في جنوب السودان من جميع النواحي، إذ شهد الجنوب في عهده تطورات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وأبرز مثال على ذلك تأسيس جامعة جوبا، وعمليات التنقيب عن النفط.

خامساً: وقف الرجل في مواجهة مخالفات جعفر نميري لاتفاق أديس أبابا والدستور الدائم للسودان.

الهوامش:

(1) Kuyok Abol Kuyok, South Sudan The Notable Firsts, Published by Author House, London, 2015, p.434.

(٢) ولد عام ١٩٠٠ في قرية محمد قول بالقرب من بورتسودان، وهو من قبيلة الشايقية، تلقى تعليمه الأولي بسواكن، درس الهندسة في كلية غردون التذكارية التي صارت فيما بعد جامعة الخرطوم، التحق بالمدرسة العسكرية وتخرج برتبة ملازم ثانٍ عام ١٩١٨، وتدرج بالرتب العسكرية حتى رقي إلى رتبة فريق عام ١٩٥٧، قاد عبود انقلاباً عام ١٩٥٨، وأصبح رئيساً للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيساً للوزراء ثم وزيراً للدفاع، توفي عام ١٩٨٣. للمزيد ينظر: ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن-١/١١٠٧، وثيقة رقم ١٩٥٤، بيروت، في ٢٢ تموز ١٩٨١؛ دنيا فاروق صالح العمر، الفريق إبراهيم عبود والحكم العسكري الاول في السودان ١٩٥٨-١٩٦٤، مؤسسة ثائر العصامي، (بغداد، ٢٠١٦)، ص ص٤٧-٥٠.

(٣) شكلت من بعض المثقفين من أبناء الجنوب الانفصاليين الذين ظلوا يعملون سراً لا من أجل مقاومة الحكم العسكري بل من أجل انفصال الجنوب، وكانوا حلقة الاتصال بين جناح حزب سانو المتطرف بالخارج، وبين اتباعهم ومؤيديهم في الداخل، وعندما عادت الحياة الديمقراطية عقب ثورة تشرين الأول عام ١٩٦٤، كون هؤلاء المثقفون جبهة الجنوب برئاسة المحامي غوردون عالية وأصبحت ثاني حزب في الجنوب بعد الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي، ومارست عملها بصورة علنية، وتمكنت تلك الجبهة من شغل مناصب وزارية في الحكومة الانتقالية. للمزيد ينظر: ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، بيروت، س ن -٢/ ١١٠٦، وثيقة رقم ١٩٧٣، في ١٢ آب ١٩٨١؛ هنري رياض، موجز السلطة التشريعية في السودان، دار الثقافة، (بيروت، ١٩٦٧) ص١٠٢.

(4) Kuyok Abol Kuyok, Op. Cit, p. 434.

(٥) اسماعيل حميد محمد، الحرب الأهلية في السودان ١٩٥٥ ــ ١٩٧٢، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة سامراء، ٢٠١٨، ص١٢١.

(٦) ولد عام ١٩٣٠، في قرية ود نميري الواقعة في مدينة دنقلا ضواحي أم درمان، تلقى تعليمه الأولي في مدرسة الهجرة بأم درمان، واصل دراسته المتوسطة والثانوية بمدارس ود مدني الأميرية وحنتوب، ثم التحق بالكلية الحربية وتخرج منها برتبة ملازم ثانٍ عام ١٩٥٢، وحصل على شهادة الماجستير في العلوم العسكرية من فورت لسنور في ولاية كنساس الأمريكية، قاد انقلاب عسكري واستولى على السلطة بسهولة في أيار عام ١٩٦٩، انتفض عليه الشعب السوداني واسقط نظامه عام ١٩٨٥، توفي عام ٢٠٠٩. للمزيد ينظر: ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن -١/١٩٠١، وثيقة رقم ١٩٩٣، بيروت، في ١ ايلول ١٩٨١؛ دعاء محمد عبد علي، جعفر محمد النميري ودوره السياسي في السودان حتى عام ٢٠٠٩، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة كربلاء، ٢٠١٧، ص ص٩-١١.

(٧) ولد في ولاية النيل الابيض عام ١٩١٧، وهو من أصول مصرية، تخرج من مدرسة الحقوق، كلية غوردون التذكارية عام ١٩٤٠، قاضي ورجل دولة، تولى رئاسة مجلس النواب (١٩٥٤-١٩٥٧)، ثم تولى منصب رئيس المحكمة العليا ورئيس القضاء عام ١٩٦٥، واصبح عضو مجلس قيادة الثورة بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٦٩، وشغل منصب رئيس مجلس الوزراء في تشرين الأول عام ١٩٦٩. للمزيد ينظر: محمد أحمد شاموق، معجم الشخصيات السودانية المعاصرة، بيت الثقافة للترجمة والنشر،

(الخرطوم، ١٩٨٨)، ص ٩٢؛ سرحان غلام، الانقلاب العسكري الثاني في السودان فترة حكم المشير محمد جعفر النميري ١٩٦٩ـ ١٩٨٥، مركز الدراسات العربية والدولية، العدد ٣٠، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص٤٧.

(٨) أبيل أليير، جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود، ترجمة: بشير محمد سعيد، ط١، شركة ميدلايت المحدودة، (لندن، ١٩٩٢)، ص ص٤٧ـ ٤٨.

(٩) ولد عام ١٩٣٠، في كيانغو بالقرب من واو، حصل على درجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة الخرطوم عام ١٩٥٧، وهو أول خريج قانون من جنوب السودان، وكان مسؤولاً عن الجبهة المعادية للاستعمار في الخمسينيات، وعضو الهيئة النيابية في السودان بعد ثورة تشرين الأول عام ١٩٦٤، وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، وكان قد عين وزيراً للدولة لشؤون الجنوب (حزيران ١٩٦٩ـ تموز ١٩٧١)، وأعدم جوزيف قرنق مع أثنين من قادة الحزب الشيوعي في الثامن والعشرين من تموز ١٩٧١. للمزيد ينظر: عصام عبد الفتاح، جعفر النميري، كنوز للنشر والتوزيع، (القاهرة، ٢٠٠٩)، ص٢٧؛

Kuyok Abol Kuyok, Op. Cit, p.502

(١٠) أبيل أليير، المصدر السابق، ص٤٨.

(١١) د. و. ق، التقارير المصلحية، رقم الملفة ٢٤٧/١٤/١٠، عنوان الملفة " الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب"، في ١٣ كانون الأول ١٩٧٢، ص ص١ـ٤.

(١٢) أسماعيل حميد محمد، المصدر السابق، ص١٧٤.

(١٣) تمرد مسلح قام به جنود الفرقة الاستوائية في مدينة توريت بالضفة الشرقية للنيل في آب عام ١٩٥٥، وهي الفرقة نفسها التي أنشأها البريطانيون عام ١٩١٠، وانضم إلى هذا التمرد بعض أفراد الشرطة والجنود الجنوبيون والأهالي والموظفون، ولم يسلم من أذى المتمردين سوى البريطانيين ورجال الإرساليات والتجار اليونانيين، وذهب ضحية هذا التمرد عدد كبير من أبناء السودان، وصل عددهم ما يقارب الـ (٤٠٠) شخصاً. للمزيد ينظر: د. و. ق، متنوعات، رقم الملفة ٢٠٥١/١٤٢/١، عنوان الملفة "بدايات النشاط السياسي لأبناء الجنوب"، في ١٦ حزيران ١٩٩٨، ص ص١ـ٢؛ ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن –١/ ١١٠٥، وثيقة رقم ١٩٦٧، بيروت، في ٥ اب ١٩٨١.

(١٤) محمد عمر البشير، مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلى السلام، ترجمة: هنري رياض وآخرون، دار المأمون، (الخرطوم، ١٩٨٣)، ص ص٣٧٥ـ ٣٧٦.

(١٥) وقعت على أثر معارضة زعيم الانصار الامام الهادي الذي كان موجوداً في جزيرة آبا لنظام جعفر نميري وعدم تأييده له، وأخذ يقوي نفوذه في الجزيرة بعد أن تم اعتقال أبن أخيه الصادق المهدي رئيس حزب الامة، وقام بإرسال مندوبين إلى أتباعه من الانصار الذين تجمعوا في الجزيرة التي قام جعفر نميري بزيارتها في أوائل آذار عام ١٩٧٠، وتعرض خلالها الأخير إلى محاولة اغتيال على يد أحد الانصار المتمردين في الجزيرة، الأمر الذي أدى إلى محاصرة الجزيرة والقضاء على ذلك التمرد مستخدماً القوة الجوية في التاسع والعشرين من آذار ١٩٧٠، تبعها اقتحام المدرعات والمشاة للجزيرة وتم القضاء على التمرد بعد مقتل الامام الهادي وآلاف من طائفة الانصار. للمزيد ينظر: تغريد ذنون يونس، موقف مصر من الانقلابات العسكرية في السودان ١٩٦٩– ١٩٨٩، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص ص٤٧ـ ٥٠.

(١٦) أبيل أليير، المصدر السابق، ص٥١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ص٥١ ـ٥٤.

(١٨) هيئة دينية دولية متعددة الطوائف تأسس في امستردام بهولندا عام ١٩٤٨، يضم تقريباً كل الكنائس الأرثوذكسية والبروتستانتية غير التابعة لسلطة البابا في الكنيسة الرومانية، اتخذ من جنيف مقرا له، يضم المجلس بحدود الف كنيسة من مائة بلد تعمل من أجل تنظيم العلاقات بين الكنائس المنضوية تحته. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، د.ت)، ص ص٤٩.٥٠.

(١٩) أبيل أليرا، المصدر السابق، ص ص٥٥ ـ٥٦.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ص٥٨ ــ ٥٩.

(٢١) تعبير سياسي يرمز إلى الخونة والمخربين من داخل المجتمع لصالح عدو خارجي في حالة عداء أو حرب مع الوطن والقيادة السياسية فيه، ويعود التعبير إلى فرانسيسكو فرانكو الذي أعلن إبان الحرب الأهلية الاسبانية ١٩٣٥ـ ١٩٣٩ أنه يهاجم مدريد بأربعة طوابير من الخارج ويساعده انصاره من داخل مدريد في طابور خامس. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، د. ت)، ص٧٥١.

(٢٢) أبيل أليرا، المصدر السابق، ص٥٩.

(٢٣) ضابط سوداني ولد في أم درمان عام ١٩٣٦، تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٥٩، وأسهم في حصار القصر الجمهوري عندما اندلعت ثورة عام ١٩٦٤، ومن مؤسسي تنظيم الضباط الأحرار الذي قام بثورة أيار عام ١٩٦٩، وكان قد تولى منصب مساعد رئيس الوزراء للقطاع الزراعي عام ١٩٧٠، ووزيراً للثروة الحيوانية، وفي التاسع عشر من تموز ١٩٧١، قاده الرائد هاشم العطا مع المقدم بابكر النور والرائد فاروق حمدنا الله، حركته الانقلابية بهدف قيام نظام سياسي ديمقراطي يستهدف المشاركة الفعالة من قبل الجماهير، وتم خلاله القبض على جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة بمن فيهم النميري، لكن الانقلاب لم يستمر سوى ثلاثة أيام، إذ تم القاء القبض على الانقلابين بفضل التدخل المصري الليبي بصورة مباشرة، وتمت محاكمتهم واعدامهم عام ١٩٧١. للمزيد ينظر: ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ــ ١١٠٢/٤، رقم الوثيقة ٢٠١٩، بيروت، في ٦ تشرين الأول ١٩٨١؛ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٧، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٩٤)، ص٣٠.

(٢٤) محمد عمر البشير، المصدر السابق، ص٣٩٨.

(٢٥) أبيل أليرا، المصدر السابق، ص ص٦٢ـ٦٣.

(٢٦) منظر الحكم المحلي في السودان، ولد عام ١٩٣٠، ارسل إلى بريطانيا لمواصلة دراسته العليا عام ١٩٥٨، وفيها حصل على درجتي الماجستير والدكتوراه في الادارة العامة، وبعد عودته للسودان عام ١٩٦٦، حاضر في السياسة بجامعة الخرطوم، وعمل في لجان حكومية عدة، كما عمل مستشاراً في شؤون الحكم المحلي قبل تعيينه وزيراً للحكومة المحلية عام ١٩٧١، وكتب وحاضر كثيراً عن الجنوب في نطاق لا مركزية الإدارة، واقترح في آب عام ١٩٧١، طريقة للحكم في الجنوب تخول له سلطات أساسية من الحكومة المركزية، وناشد الحكومة اصدار قانون حول مركزية الإدارة، وهي ترمي لخلق مؤسسات عليا للحكم المحلي في الجنوب دون مشورة المقاتلين في الغابة، أو السياسيين الجنوبيين في الداخل أو في الخارج، وهو من المتمسكين بإبقاء الجنوب

كإقليم واحد لأسباب اقتصادية، توفي عام ١٩٧٦. للمزيد ينظر: عادل أحمد إبراهيم محمد، ٦٠ عبقرية سودانية في مائة عام، ط١، مركز دانا كوم للخدمات الاعلامية، (الخرطوم، ٢٠٢٠)، ص ص٤٩ ــ ٥٠. أبيل ألير، المصدر السابق، ص٩٠.

(٢٧) أبيل ألير، المصدر السابق، ص ص٦٣ ــ٦٤.

(٢٨) محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص٣٩٩.

(٢٩) عبد الرحمن عبدالله، السودان الوحدة ام التمزق، ترجمة: الفاتح التيجاني، (دمشق، د.ت)، ص٨١؛ أبيل ألير، المصدر السابق، ص ص٦٨ـ٦٩.

(٣٠) محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص٣٩٩.

(٣١) اسماعيل حميد محمد، المصدر السابق، ص ص١٨٠ـ ١٨١.

(٣٢) تنظيم تم تشكيله في عهد الرئيس جعفر نميري، إذ تم تشكيل اللجنة التحضيرية لوضع الأسس له في أيار عام ١٩٧١، فضلاً عن إعداد وثيقة للنظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي قدمت للمؤتمر التأسيسي التي أجازها في كانون الثاني عام ١٩٧٢. للمزيد ينظر: بشرى راضي غضبان، الاتحاد الاشتراكي وأثره السياسي في السودان ١٩٧٢– ١٩٨٥، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٥.

(٣٣) بهاء الدين مكاوي، تسوية النزاعات في السودان نيفاشا نموذجاً، مركز الراصد للدراسات، (الخرطوم، ٢٠٠٦)، ص٢٢٠؛ محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص ص٤٠٦ـ ٤٠٧.

(٣٤) هاشم محمد احمد علوب، المصالحات الوطنية في السودان في الفترة ما بين ١٩٧٢–١٩٨٥، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٦، ص٦٥.

(٣٥) ولد عام ١٩٣٦، في بيك شمال بحر الغزال، التحق بجامعة الخرطوم لكنه تخلى عن دراسته وسافر إلى سويسرا عام ١٩٥٩، وهناك أكمل البكالوريوس في جامعة فريبورغ، ثم حصل على درجة الماجستير من جامعة ماكيريري في أوغندا، والدكتوراه من جامعة بوردو في فرنسا عام ١٩٧٢، كان المتحدث الرسمي باسم حركة الأنيانيا، وهو أحد أعضاء وفد حزب سانو برئاسة أقري جادين إلى مؤتمر المائدة المستديرة في الخرطوم عام ١٩٦٥، عين وزيراً للزراعة في عام ١٩٦٦، وتوفي لورنس وول في الخرطوم عام ١٩٩٩. للمزيد ينظر:

Kuyok Abol Kuyok, Op. Cit, p. 356.

(٣٦) أبيل ألير، المصدر السابق، ص ص٧٧ـ ٨٠.

(٣٧) المصدر نفسه، ص٨٢.

(٣٨) ندى حسين علي حمد الجبوري، حزب الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي " سانو" (١٩٥٨–١٩٧٢) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص ص٢٠٦ ــ ٢٠٨.

(٣٩) منظمة أفريقية تأسست في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، عقد مؤتمرها الاول بعد التأسيس للمدة ما بين ٢٠ــ ٢٥ من أيار ١٩٦٣، وبحضور ٣٣ دولة افريقية وأكثر من (٥٠) مندوباً يمثلون الدول الافريقية في المؤتمر، وتم التوقيع على ميثاقها يوم ٢٨

أيار ١٩٦٣، ويتكون من ديباجة ويضم (٣٣) مادة هدفها تحرير القارة الأفريقية نهائياً من الاستعمار، والقضاء على التخلف، وتحسين الظروف الاقتصادية. للمزيد ينظر: عذراء شاكر هادي الهلالي، منظمة الوحدة الافريقية ١٩٧٣ـ ١٩٩٠، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠١٧، ص ص٣٤ـ ٣٨.

(٤٠) ولد عام ١٨٩٢، استلم وصاية العرش الامبراطوري عام ١٩١٦، وأصبح ملكاً على الحبشة عام ١٩٢٨، ثم أعلن نفسه إمبراطوراً عام ١٩٣٠، أرغمه الإيطاليون على مغادرة الحبشة بعد احتلالها عام ١٩٣٦، تمكن من اعادة تنظيم قواته في السودان واستعاد عرشه عام ١٩٤١، وبعد هزيمة الإيطاليين انتهج سياسة خارجية موالية للغرب، ومعادية لحرية الشعب في الداخل، قاد حملة قمعية ضد الثوار الارتيريين، برز على الصعيد العالمي كواحد من اكبر القادة ورجال الدولة الافريقيين، توفي عام ١٩٧٥. للمزيد ينظر: ساهيد أديجوموبي، تاريخ إثيوبيا، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، ط١، المركز القومي للترجمة، (القاهرة، ٢٠١٨)، ص٢٧٠؛ عمار وجيه الجبوري، أوضاع أثيوبيا في ظل الاحتلال الإيطالي(١٩٣٥ـ١٩٤١)، ط١، بورصة الكتب للنشر والتوزيع، (القاهرة، ٢٠١٨)، ص ص٦٤ـ٦٥.

(٤١) حسن الطاهر زروق، السودان إلى أين، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٧٢)، ص٦٤؛ أبيل ألير، المصدر السابق، ص ص٨٧ ـ ٨٨.

(42) Dawit Yemane Tekle, What Factors Contributed To The Failure Of The Addis Ababa Peace Agreement, 1972, Master Thesis, University Of Oslo, 2015, p.39.

(43) Kuyok Abol Kuyok, Op. Cit, p. 437.

(٤٤) عبد القادر إسماعيل، جنوب السودان في ظل اتفاق أديس أبابا، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص١٨ـ١٩.

(45) ClA, FOIA, Sudan s South: Dilemmas for Nimeiri, October 1982, p.2.

(46) Tim Niblock, Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics 1898-1985, Published by THE MACMILLAN PRESS LTD, London, 1987, p.276.

(47) Mom K.N. Arou, North-South Relations In The Sudan Since The Addis Ababa Agreement, Institute of African and Asian Studies, University Of Khartoum, 1988, p.12 .

(٤٨) د. ك. و، واع، تسلسل الملف ١٠٨/٠٠٠، عنوان الملف "السودان الدولة بشكل عام"، في ٦ نيسان ١٩٨٣، ص١٤؛ ClA, FOIA, Peace and Conflict in Sudanic Africa, May 19, 1972, p.16.

(٤٩) يرجع انضمام الأقاليم الجنوبية للسودان إلى عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣ـ١٨٧٩) ذلك من الناحية الرسمية، ولكن امتداد النفوذ العربي يرجع إلى ما قبل ذلك بقرون عديدة، إذ اختلطت فيه دماء الجنوبيين والشماليين من عهد الفونج أو قبله، وكان تشابك المصالح المعاشية واضحاً. للمزيد ينظر: د. و. ق، متنوعات، رقم الملفة ١٦٦/١٤/١، عنوان الملفة "مشروع لحل أزمة الجنوب عن طريق قبول النظام الفدرالي"، في ١٠ تشرين الأول ١٩٦٤، ص١.

(٥٠) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ـ١١٠٧/٤، وثيقة رقم ١٩٥٩، بيروت، في ٢٩ تموز ١٩٨١؛ ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ـ ١١٠٦/٥، وثيقة رقم ١٩٩٦، بيروت، في ٨ ايلول ١٩٨١.

(٥١) محمد عمر البشير، المصدر السابق، ص٤٢٥.

(٥٢) عبد القادر إسماعيل، المصدر السابق، ص١٤.

(٥٣) اسماعيل حميد محمد، المصدر السابق، ص٢١٢.

(٥٤) محمد عمر البشير، المصدر السابق، ص ص٤٢٥ـ ٤٢٦.

(٥٥) المصدر نفسه، ص٤١٦.

(٥٦) بشرى راضي غضبان، المصدر السابق، ص١٠٩.

(٥٧) ندى حسين علي حمد الجبوري، المصدر السابق، ص ص٢١٥ـ٢١٦.

(٥٨) أكبر قبائل جنوب السودان، وثاني اكبر المجموعات العرقية بعد قبيلة الماساي في كينيا، تنتمي للقبائل النيلية الجنوبية التي تتحدث باللغات النيلية (تونقيانق)، ويمتازون عن غيرهم بالسمرة وطول القامة الشديد، ويعتقد أن أصل القبيلة من القبائل الإثيوبية التي هاجرت إلى السودان، ويبلغ عدد افرادها حوالي ثلاثة ملايين نسمة، وتقطن قبائل الدينكا بين ولايات شمال بحر الغزال وولاية واراب وولاية البحيرات في بحر الغزال الكبرى، كما ينتشر أفرادها في ولاية جونقلي وولاية اعالي النيل، ويعمل غالبية الدينكا بالرعي والزراعة، حيث يعتمدون على رعي قطعان الماشية في مراعي قريبة من الأنهار خلال موسم الجفاف، وفي موسم الامطار يقومون بزراعة التبغ والحبوب. للمزيد ينظر: محمد أنور، الدينكا امتداد العرق الزنجي الحامي في الدولة السودانية، مجلة افريقيا قارتنا، العدد السابع، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص١ـ٣؛

Francis Mading Deng, The Dinka Of The Sudan, by Rinehart and Winston, New York,1972, pp.1-9.

(٥٩) محمد عمر البشير، المصدر السابق، ص٤١٧.

(٦٠) د. و. ق، متنوعات، رقم الملفة ١٤٢٥/١١٣/١، عنوان الملفة "جنوب السودان والمؤتمر الدستوري"، حزيران ١٩٨٧، ص٢٤.

(٦١) عبد القادر اسماعيل، المصدر السابق، ص٢٧.

(٦٢) تعبير استعمله أهل الجنوب ليرمز إلى الشماليين من السودانيين الذين يتاجرون بالرقيق بين شمال السودان وجنوبه، فضلاً عن المصريين والأجانب من التشاديين وقبائل غرب أفريقيا، والمغاربة الذين يسافرون لجلب البضائع من الحجاز وبلاد فارس والدول المجاورة للسودان. للمزيد ينظر: فتح الرحمن الأمين أحمد، حركة الجلابة وأثرها في الحياة السودانية في القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، ١٩٧٢، ص٧١؛ صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، أثر مشكلة دارفور على سياسة السودان الخارجية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص ٢٥.

(٦٣) أبيل ألير، المصدر السابق، ص١٢٤.

(٦٤) لقب يطلق على بعض قبائل الجنوب خاصة الأزاندي ويسكن بعضهم الاستوائية، وبعضهم شمال بحر الغزال وجنوبي دارفور، وهم قبائل مختلفة منهم الدنقو وكارا وفنقرو وبنه وباية وفروقي وشالا، تلك الجماعات تتحدث لغات مختلفة ولها تاريخ من العنف بين القبائل، إلا أنها أصبحت أكثر توحيداً بمرور الوقت بسبب معارضة شعب الدينكا. للمزيد ينظر: عون الشريف قاسم، موسوعة القبائل والأنساب في السودان، ج٤، ط١، شركة آفروقراق للطباعة والتغليف، (الخرطوم، ١٩٩٦)، ص١٧٦٧.

(٦٥) أبيل أليير، المصدر السابق، ص ص١٢١ ــ ١٢٢.

(٦٦) ولد عام ١٩٣١ في قرية مولي نيمولي شرق الاستوائية، وهو من أبناء قبيلة المادي، تلقى تعليمه بمدارس أكوت ولوكا، ثم التحق بمدرسة رومبيك الثانوية التي تخرج منها عام ١٩٥٧، التحق بعدها بكلية السودان العسكرية بأم درمان وتخرج منها برتبة ملازم ثان في الجيش السوداني عام ١٩٦٠، ولاستيائه من الأحداث السياسية في السودان، انشق والتحق بقادة حركة الأنيانيا في المنفى، وفيها أصبح القائد العام لقوات الأنيانيا بعد نجاحه في توحيد صفوف الحركة للمدة من (١٩٦٩ـ١٩٧٢)، وقع اتفاقية أديس أبابا وبموجبها منح رتبة لواء في الجيش ورئيساً للمجلس التنفيذي للإقليم الجنوبي لغاية عام ١٩٨٠. للمزيد ينظر:

Matthew Leriche & Matthew Arnold, South Sudan From Revolution To Independence, Published by Oxford University Press, New York, 2013, p.25; Kuyok Abol Kuyok, Op. Cit, pp.337-338.

(٦٧) د. و. ق، متنوعات، رقم الملفة ١٤٢٥/١١٣/١، عنوان الملفة "جنوب السودان والمؤتمر الدستوري"، حزيران ١٩٨٧، ص٢٤.

(٦٨) محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان، ص٤٢٠.

(٦٩) جوزيف لاقو، مذكرات الفريق جوزيف لاقو، ترجمة: محمد علي جادين، مركز محمد عمر البشير للدراسات، (الخرطوم، ٢٠٠٥)، ص ص٣٦٤ـ ٣٦٥.

(٧٠) المصدر نفسه، ص٣٦٩.

(٧١) أبيل أليير، المصدر السابق، ص ص١٣٣ـ١٣٤.

(٧٢) منظمة دولية اعلن عن قيامها ومباشرة نشاطها في الرابع والعشرين من كانون الأول ١٩٤٥، تهدف إلى المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وتنمية العلاقات الودية بين الأمم، والتعاون الدولي على حل المشكلات العالمية. للمزيد ينظر: بسام عبد الرحمن المشاقبه، معجم المصطلحات البرلمانية والدبلوماسية، ط١، دار المأمون للنشر والتوزيع، (عمان، ٢٠١١)، ص٢٥٧.

(٧٣) عبد القادر اسماعيل، المصدر السابق، ص٣٤.

(٧٤) أبيل أليير، المصدر السابق، ص ص١٦٢ـ١٦٣.

(75) Kuyok Abol Kuyok, Op. Cit, p. 440.

(٧٦) أبيل أليير، المصدر السابق، ص١٦٤.

(٧٧) المصدر نفسه، ص١٦٦.

(78) Kuyok Abol Kuyok, Op. Cit, p. 440.

(٧٩) د. و. ق، متنوعات، رقم الملفة ١٤٢٥/١١٣/١، عنوان الملفة "جنوب السودان والمؤتمر الدستوري"، حزيران ١٩٨٧، ص ص٢٤ـ ٢٥.

(80) Kuyok Abol Kuyok, Op. Cit, pp. 438- 439.

(٨١) فكرة قديمة تهدف إلى زيادة إيرادات مياه النيل، وذلك للتوسع الزراعي في مصر والسودان، وبتقليل الضائع من مياه النيل في مستنقعات بحري الجبل والرزاق، وتم تحديد موقع القناة في عام ١٩٧٤، وتكليف الحكومة المصرية شركة فرنسية بتنفيذها، وبعد ثلاثة أشهر من توقيع اتفاقية حفر القناة، اندلعت مظاهرات مصحوبة بعنف في جوبا، على اثر انتشار شائعات مفادها أن مشروع قناة جونقلي سوف يجلب إلى جنوب السودان مليونين من الفلاحين المصريين ليقيموا بشكل دائم في منطقة القناة، ويحلون محل أهلها، وأنهم سيمتلكون الأرض الزراعية على طول القناة، ويستخدمون أهلها عمالاً وخدماً، فضلاً عن جلب جنود مصريين لضمان آمن القناة وحراستها من خطر أهل الجنوب خلال عملية شقها وبعدها من جهة، ولضمان سلامة الفلاحين المصريين من جهة أخرى. للمزيد ينظر: فريق أبحاث جونقلي، الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل، مشروع جونقلي القديم والحديث، ترجمة: هنري رياض وآخرون، دار الجيـل، (بيروت، ١٩٨٤)، ص٩٣؛ محمد قنديل، مشروع قناة جونقلي وخطة التكامل الاقتصادي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥١، القاهرة، كانون الثاني، ١٩٧٨، ص٤٥.

(82) Kuyok Abol Kuyok, Op. Cit, p.439.

(٨٣) أدى دعم أبيل أليير القوي لاتفاق مصر والسودان السري حول قناة جونقلي الذي لم يعرض على المجالس الوطنية أو الإقليمية إلى تلطيخ شعبيته بين سكان جنوب السودان، فعندما تم الكشف عنه في وسائل الإعلام أثار غضباً واسع النطاق في جميع مدن الجنوب، وخصوصاً بعد أن بذل جهوداً كبيرة من خلال توجيه المسؤولين في الأمانة الإقليمية لاتحاد جنوب السودان للقيام بحملة توعية في ولايات الجنوب حول المزايا الاجتماعية والاقتصادية لمشروع قناة جونقلي، وإلى جانب مشكلة القناة كانت هناك مشكلة انعدام الأمن التي تسبب بها مقاتلو حركة الأنيانيا السابقون عندما بدأت الحاميات الرئيسية في التمرد بين عامي (١٩٧٥ـ ١٩٧٦). للمزيد ينظر: أبيل أليير، المصدر السابق، ص ص٢١٢ـ٢١٣؛

Kuyok Abol Kuyok, Op. Cit, pp.440- 441.

(٨٤) كان في مقدمة تلك الأصوات التي يجب على أبيل أليير أسكاتها هو كلمنت أمبورو، ولذلك قام بتعيينه رئيساً لصندوق إعادة الأعمار والتوطين، وأيضاً صمويل أرو بول الذي كان أحد قادة المعارضة المطلوب اسكاتهم من قبل أبيل أليير، فعينه وزيراً إقليمياً للإدارة والشرطة والسجون، وهناك أيضاً شخص آخر كان أبيل أليير يخاف تركه خارج تلك التعيينات هو أزاكيل ماكوي كودي أحد الذين نجوا من تحطم الطائرة السودانية في السادس من كانون الأول ١٩٧١، فعينه محافظاً لمديرية بحر الغزال المركز الرئيسي لحزب سانو جناح وليم دينق. للمزيد ينظر: جوزيف لاقو، المصدر السابق، ص٣٣٢.

(٨٥) المصدر نفسه، ص٢٣٢.

(٨٦) د. و. ق، متنوعات، رقم الملفة ١٤٢٥/١١٣/١، عنوان الملفة "جنوب السودان والمؤتمر الدستوري"، حزيران ١٩٨٧، ص٢٥؛ جوزيف لاقو، المصدر السابق، ص٣٣١.

(٨٧) أبيل أليير، المصدر السابق، ص١٨٤.

(٨٨) د. و. ق، متنوعات، رقم الملفة ١٤٢٥/١١٣/١، عنوان الملفة "جنوب السودان والمؤتمر الدستوري"، حزيران ١٩٨٧، ص٢٥؛ أبيل ألير، المصدر السابق، ص١٨٩.

(٨٩) جوزيف لاقو، المصدر السابق، ص ص٤٤٥-٤٤٦.

(90) Kuyok Abol Kuyok, Op. Cit, p.441.

(٩١) هي مجموعة من القوانين أصدرها الرئيس السوداني جعفر نميري في أيلول عام ١٩٨٣، بعد أن ضاقت به الأمور نتيجة الاستياء الشعبي، وجاءت تلك القوانين في إطار ما أطلق عليها النظام وحلفاؤه بالثورة التشريعية، وأهم تلك القوانين هي قانون العقوبات، وقانون الاجراءات الجنائية لعام ١٩٨٣، وفي أيار ١٩٨٤، طبقت تلك القوانين على غير المسلمين، الأمر الذي اثار غضب سكان الجنوب الذين يدين غالبيتهم بالديانة المسيحية، وجاء قرار جعفر نميري ذلك ليضيف مزيداً من التوتر بين الشمال والجنوب، فضلاً عن أن هناك بعض المشروبات التي يصنعها الجنوبيون من مادة الذرة ويعدونها نوعاً من الغذاء صنفت ضمن الخمور المحرمة قانوناً ومن يتعاطاها يعاقب بعقوبة الجلد العلني. للمزيد ينظر: ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ـ١١٠٦/٧، وثيقة رقم ٢٤٣٧، بيروت، ١١ ايلول ١٩٨٤؛ عصام مشعل الحلبوسي، الحركات الإسلامية في السودان ١٩٦٩ـ ١٩٨٥، جعفر العصامي للطباعة، (بغداد، ٢٠١٨)، ص ص١٦١ـ ١٦٥.

(٩٢) ولد عام ١٩٣٠، في مدينة أم درمان، اكمل دراسة الحقوق بجامعة الخرطوم، ثم حصل على شهادة الماجستير في القانون من جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة، والدكتوراه من جامعة باريس، بعد انقلاب عام ١٩٦٩، استوزر وزيراً للشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية، ثم تقلد وزارة الخارجية ووزارة التربية، كما عمل مساعداً لرئيس الجمهورية، استقال من المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي عام ١٩٧٨، لأنه رأى أن جعفر نميري تغول على المؤسسية في الدولة. للمزيد ينظر: ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن – ١١٠١/١، وثيقة رقم ٧٠٥، بيروت، في ٢٧ تموز ١٩٧٧؛ عون الشريف قاسم، موسوعة القبائل والأنساب في السودان، ج٦، ط١، شركة آفروقراق للطباعة والنشر، (الخرطوم، ١٩٩٦)، ص ص٢٣٩٥-٢٣٩٦.

(٩٣) من الجدير بالذكر أن أبيل ألير كان أحد أعضاء المحكمة الدائمة للتحكيم الدولي في هولندا عام ١٩٨٨، فضلاً عن مشاركته في محادثات ماشاكوس بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في عام ٢٠٠٢، والتي أدت إلى اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥، وبذلك كان أبيل ألير قاضياً ومحامياً وسياسياً ورجل دولة. للمزيد ينظر:

Kuyok Abol Kuyok, Op. Cit, p.442.